الدورة الاخيرة للمجلس على المنوال نفسه، فتدين الممارسات السورية او تشجبها او تستنكرها، او تلقي شيئاً من اللوم على النظام السوري او تعتب عليه، على الاقل. الا ان شيئاً من هذا كله لم يحدث، بل اكتفى المجلس، في بيان عن «حرب المخيمات» (وليس في قراراته الرسمية) بالقاء اللوم، ولو على خجل، على «قيادة» حركة «أمل»، اي دون مس عصابات الحركة بأسرها. وبدلاً من ذلك، دعا المجلس الى اقامة علاقات متكافئة مع النظام السوري. وفُسر ذلك كله على انه ضروري لتمهيد الطريق لـ «صلحة» مع النظام اياه ـ ويمكن ان يفسره مؤرخو المستقبل، ايضاً، على انه متاجرة بالمآسي التي سببها ذلك النظام للفلسطينيين، وتنكر للتضحيات الجمّة التي قدمت في محاولات لمنعها، دون ان تكون هنالك، اصلاً، ضرورة لذلك.

ويبدو ان لهذا التفسير ما يبرره، اذ يلاحظ، ايضاً، ان قرارات الدورة الاخيرة للمجلس ـ على عكس الدورتين السابقتين ـ تشير، لاول مرة منذ الخروج من بيروت، الى اتفاقية القاهرة وملحقاتها، الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية، فيما يبدو كأنه مطلب للعودة الى العمل بموجبها. والمعروف، طبعاً، ان هذه الاتفاقية تنص، أيضاً، على تنظيم عمل عسكري فلسطيني على الاراضي اللبنانية، وانطلاقاً منها. وكأنك بالخيال «شطح» ببعضهم فعاد بمخيلته الى ايام امبراطورية الفاكهاني وملحقاتها، وراح يعلل النفس بالعودة الى الممارسات السابقة في لبنان، بعد اتفاق مع النظام الدمشقي.

ولو صح هذا التحليل، الذي لا يبدو على كل حال بعيداً من الواقع، استناداً الى معطيات عديدة، فليس هنالك من خطأ اكبر يمكن ارتكابه، في الظروف الراهنة، في كلتا الحالتين ـ الرهان على المصالحة مع النظام السوري اولاً، والسعي للعودة الى لبنان ثانياً. ففيما يتعلق بسوريا، لا حاجة الى التوضيح ان سر الخلاف معها، واصل البلاء، هو، ببساطة، رفض نظامها القبول بفكرة الكيانية الفلسطينية والاقرار بحق الحركة الوطنية الفلسطينية في اي تمايز ومعارضة طروحات الدولة الفلسطينية المستقلة وعدم الاعتراف، في حقيقة الامر، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين. صحيح ان العشرات من شعوب العالم ودوله، وحتى دوائر اسرائيلية عدة، باتت تعترف بذلك، ولكن السيد الرئيس حافظ الاسد لا يزال يرفضه. وهذه الظاهرة، تاريخياً، ليست جديدة على اي حال. فالاسد، في موقفه هذا، يكاد يكون طبعة جديدة من الملك عبدالله، الذي قضى حياته يحلم بتاج فلسطين ويعمل في سبيله؛ ومن اجل ذلك، لم يتردد في عقد صفقات مختلفة، الواحدة تلو الاخرى، مع اليهود أيام الانتداب، ثم اسرائيل، سراً وبهدوء؛ وهو ما فعله، ايضاً، نظام حافظ الاسد اكثر من مرة. ومن موقفه الثابت هذا، لن تكون اية مصالحة يجريها الاسد مع فصائل م.ت.ف. وقادتها الا تكتيكية وآنية، يلتزم بها ما دامت مفيدة لخططه فقط، ثم يسارع الى ايجاد الاعذار لنسفها عندما يتراءى له ان مخططاته تتطلب ذلك. ولهذا، يبدو الاتكال على الاسد و «التحالف» معه كمصادقة ذئب، لا تعرف متى ينقض عليك.

اما احلام العودة الى لبنان، فلا تقل خطورة عن المراهنة على النظام الدمشقي. فحتى سنة ١٩٨٢ «اقام» الفلسطينيون لفترة طويلة في لبنان، حيث انشأوا هناك امبراطورية مترامية الاطراف، ضمت ما تيسر من الاجهزة العجيبة الغربية و «الدكاكين» المختلفة، وامعنوا في المهجرة وابتعدوا، يوماً فيوماً، عن قضاياهم الاساسية. ولو تمت عودة جديدة الى لبنان، فلن تؤدي، في نهاية الامر، الا الى العودة، أيضاً، الى الممارسات السابقة والامعان فيها، دون امكانية التراجع عنها هذه المرة. والعواقب سوف تكون وخيمة؛ اقلها التمهجر نهائياً.

ولم يقف المجلس الوطني الموقر، على كل حال، عند ما أشرنا اليه من «مسح جوخ» للنظام السوري، وتعليل النفس بالعودة الى لبنان، بل أنهال نفسه، لا غيره، باللوم والتقريع على مصر، مؤكداً،